

73  
التقرير السياسي

أولا : التناقض الأساسي :

ان انطلاق المقاومة المسلحة في عهد الحماية بالمغرب لم يكن نتيجة لازمة سياسية فحسب ، بل جاءت تأكيدا لعزم الجماهير المغربية في تحقيق مصاحها التحررية لا على صعيد المغرب فقط ، بل في اطار ثورة شاملة تضم شعوب بلدان المغرب العربي قاطبة ، كما أكدت ذلك الاتفاقية المبرمة بين الاقطار الثلاث لتوحيد العمل ضد الاستعمار الأجنبي . غير أن شعور الاستعمار الفرنسي بخطر آفاق هذا المد الثوري ، جعله يستفيد من تجربته الفاشلة في الهند الصينية ، فسارع باجهاض الثورة بالمغرب ، بنهج سياسة المهادنة تجاه الحركات السياسية ، تمكنه أولا من الحفاظ على مصالحه في المستقبل ، وثانيا بتفكيك و اضعاف الجبهة التحررية على صعيد المغرب العربي .

واستطاع الاستعمار أن ينجح في لعبته هذه ، حينما استعملت البرجوازية الوطنية ضمن مخططه ، بتزكيتها لتحالف الاقطاع مع الاستعمار ، هذا التحالف الذي لم يكن في الحقيقة الا بداية للاستعمار الجديد . وهكذا تم افرغ الاستقلال من مد لزلته الحقيقي ، وسلم الاستعمار السلطة لتحالف الاقطاع والبرجوازية الوطنية ، مع اعطاء مراكز الحراسة للاقطاع المتجسم في الملكية .

ولاجهاض ثورة البرجوازية الوطنية داخل هذا التحالف الجديد ، عمل الاستعمار على خلق برجوازية كمبرادورية ، تمكنه من المحافظة على مصالحه مع تكريس الاستعمار الجديد ، وابعاد البرجوازية الوطنية بعد تزكيتها للنظام . وتجلى هذا سنة 1963 حينما تم ابعاد حزب الاستقلال من الحكم . وهكذا أصبح نظام الحكم في المغرب تحت قبضة الاستعمار ، وأصبحت المعركة التي تخوضها الجماهير المسحوقة تجسد التناقض الأساسي القائم في المجتمع المغربي ، والتي تعكس صراعا طبقيا متأججا بين الاستعمار والاقطاع والبرجوازية الكمبرادورية من جهة ، ومن جهة أخرى الجماهير المحرومة والمستغلة والمكونة أساسا من الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الفقراء والبرجوازية الوطنية المتوسطة والصغيرة ، انا ما افترضنا أن البرجوازية الوطنية الكبرى تتحول تدريجيا الى برجوازية كمبرادورية .

ثانيا : وضعية الحكم :

بحكم الطبيعة الاقطاعية للنظام وارتباطه بالامبريالية ، وتناقض مصالحه مع مصالح الجماهير ، فان التوجيه اللاشعبي الذي فرضه الحكم والذي أدى الى التقهقر الاقتصادي والاجتماعي ، والتخلف الثقافي ، دفع الجماهير الى رفضها للنظام بتعميق وعيها ، وعزمها على التغيير الجذري المنشود .

فمن الناحية الاقتصادية ، صار المغرب سوقا مفتوحا أمام الرأسمال الأجنبي حيث أصبحت الامبريالية هي المسيطرة على مراكز توجيه السياسة الاقتصادية للبلاد ، وبالتالي هيمنت الاحتكارات الدولية على أهم القطاعات الحيوية ، مما أدى بالمغرب الى الانعياص في أحضان الاستعمار الجديد .

وهكذا لم يعد النظام في المغرب وارثا لوضعية تركها الاستعمار ولا منفذا لخطه فقط ، بل أصبحت ممارسته للسياسة الاقتصادية خلال العشر سنوات الأخيرة ، تعبر عن اختيار واضح في تدعيم وحماية مصالح الاستعمار الجديد .

وفي الميدان الفلاحي أصبح المغرب سوق استهلاك بسلوك النظام لسياسة تلبية حاجيات أسياده وحلفائه في الخارج . وهكذا يكون النظام قد أصر على اقحام البلاد في طريق التبعية ضاربا بعرض الحائط مصالح الجماهير ومطلبها المشروعة . وتم تكريس هذه التبعية الاقتصادية حين أعطيت الأولوية في مشاريع الحكم للسياحة عوضا عن التصنيع الذي يعتبر الاختيار الصحيح لضمان التنمية الاقتصادية ، والاستقلال عن الرأسمال الأجنبي .

ونتيجة لهذه السياسة الفاشلة ، أصبح هناك عجزا مستمرا في ميدان المدفوعات ، أدت الى تزايد القروض ، وارتفاع الديون ، وبهذا يكون النظام في المغرب قد وضع كل القطاعات تحت رحمة الاستعمار الجديد وسيطرة الاحتكارات الامبريالية ، بتدعيم وتركيز الهياكل الاستعمارية والاستغلالية . ومن الناحية السياسية حاول النظام خلق مؤسسات ديمقراطية مزيفة ، ليغطي بها أمام الرأي العام العالمي ، طبيعة حكمه الفردي المرتكزة على القمع والارهاب وخنق الحريات العامة ، محاولا اعطاء حكمه مظهر الاستقرار المزعوم ، بواسطة سلسلة من الاستفتاءات الدستورية ، والتجارب الانتخابية التي تقوم على تزوير الارادة الشعبية .

وهذه السياسة التي تقود النظام بحكم طبيعته ، الهادفة الى مهادنة الاستعمار ، والاستخفاف بمطالب الجماهير ، أدت به الى اتخاذ مواقف متذبذبة في القضايا الوطنية المصيرية ، وعدم قدرته حتى على تحرير التراب الوطني التي لا زالت تحت قبضة الاستعمار الاسباني . وان وجود القواعد الأجنبية التي لا تزال جاثمة على أرض بلادنا لأكبر تحدٍ لجماهيرنا ومعاداة لمطالبها التحررية .

وازاء هذه السياسة الفاشلة للنظام في المغرب التي ووجهت من طرف جماهيرنا بحدة نضالاتها في مختلف القطاعات وتحت سلسلة من الانفجارات المتتالية والمتكررة في المدن والقرى ، والتي أدت الى ابراز وتفجير التناقضات الموجودة داخل الهرم المكون للنظام ، فكانت محاولتي 10 يوليوز 1971 و 16 غشت 1972 عامل تفتيت وتشيت مكونات النظام ، وابراز طبيعته الاقطاعية ، وعدم قدرته على الاستمرار بدون ارتكازه على أدواته القمعية .

وقد أدى تفجير التناقضات الداخلية للنظام الى ازواج قاعدته الاجتماعية ونفور حلفائه الامبرياليين منه ، لعدم قدرته على حماية وضمان مصالحهم ، مما زاد من عزله في الداخل والخارج .

ثالثا : وضعية الجماهير :

أمام هذه الوضعية المتدهورة للحكم ، وفي غياب أي مؤسسة تسمح للشعب من فرض سيادته باقامة مؤسسات شعبية تمكن الجماهير من فرض رقابتها ، والتحكم في الدخل القومي وتوزيعه توزيعا عادلا الشئ الذي أفسح المجال للنظام في تعميق سياسة تفجير الجماهير باستغلالها من طرف فئة صغيرة ، نتيجة لطبيعة الحكم الاقطاعي واختياره لسياسة عدم التصنيع ، وتوجيه سياسته الفلاحية لصالح الاقطاع وتركيزه . كل هذا أدى الى انتشار البطالة واستفحالها ، وانخفاض مستوى المعيشة ، بالاضافة الى

استقرار الأجور ، والزيادة في الضرائب الخير المباشرة .

أما السياسة التعليمية التي ينفجها الحكم الاقاضي ، فقد ظل وفيا لمبادئه الفكرية التي تقضي بتجهيل الجماهير واستعبادها . وبحكم تحالفه مع الامبريالية التي تساعده في تنفيذ مخططاته التعليمية الهادفة الى محو تراتا الثقافي ، بتوجيه البرامج الدراسية وافرأغ محتواها ، وسلوك سياسة طبقية في التعليم ، أدت الى حرمان أغلبية أبناء شعبنا من ممارسة حقهم في التعليم ، وأدت كذلك الى تصعيد نسبة الأمية التي كانت ولا تزال منتشرة وسط جماهيرنا ، والى نهج سياسة القمع والاضطهاد ازاء المثقفين الشباب ، واغلاق مجال العمل والانتاج أمامهم ، وتشجيع تصديرهم الى الخارج .

وازاء هذه السياسة التي تهدف الى تفجير وتجهيل الشعب ، ازدادت الهوة التي تفصل النظام عن الجماهير عمقا ، بفضل تصعيد جماهيرنا لنضالاتها المستمرة ، حيث عبرت الطبقة العاطلة عن سخطها بواسطة سلسلات من المعارك النضالية المتتالية في مختلف القطاعات ، والتي ليست في الحقيقة الا تعبيرا واعيا لمواجهة الاستغلال .

كما عبر الفلاحون عن استيائهم من خلال انتفاضاتهم كرد فعل عفوي لدى الفلاحين نتيجة ممارسة السلطة واغتصاب المعمرين الجدد لأراضيهم . كما استطاعوا بفضل نضالاتهم الواعية الى مواجئة واحباط مخطط الحكم الرامي الى افرأغ الثورة الزراعية من محتواها .

وأكد الطلبة والتلاميذ رفضهم للنظام من خلال مواقفهم الثورية ومعاركهم النضالية التي خاضوها طوال السنوات الماضية .

ورغم أن الحكم سلك سياسة القمع والارهاب ، فان هذا لم يحمل جماهيرنا على الخضوع والاستسلام ، بل ضاعف من ايمانها الصامد ، وعزيمتها المصممة على تحقيق التغيير الجذري ، بارتفاع وعيها ، وتجدير نضالاتها ، وتوضيح هويتها ، وتأكيد رغبتها في مواجئة الحكم واستئصل جذوره .

رابعا : موقف القوى السياسية ( الوطنية والتقدمية ) :

ان السياسة التي نهجها الحكم الاقاضي تجاه القوى السياسية الوطنية والتقدمية ، كانت تركز بالأساس في بناء قاعدته الاجتماعية ، مع التركيز على تشتيت قوى الحركة الوطنية ، وخلق أحزاب مفتعلة في ظروف الانتخابات وعلى أسس قبلية .

وازاء هذه السياسة المضهجة من طرف الحكم ، ظلت القوى الوطنية في حالة تردد ، وعجزت عن فهم طبيعة الحكم ، فأخذت تمنى نفسها بالالتقاء ، ومشاركته السلطة ، وعرض مشارعها الاصلاحية .

وهذا أدى بالحركة الوطنية والتقدمية الى فقدان المبادرة ، التي أصبحت بيد الحكم الذي يكيل لها الضربات بتميع مواقفها . وهكذا أصبح أقصى حدود الممارسة العملية للقوى الوطنية هي البحث خلال فترات متناثرة ، على تكتيك مضاد لمواجهة مبادرة الحكم .

فالتجأت الحركة الوطنية والتقدمية الى الركون الى نوع من الانتظارية ، جعلها تغيب عن الساحة كلما توفرت الظروف الموضوعية لاقتلاع جذور النظام ، كما حدث في كل من سنة 1961 عند موت محمد بن

يوسف ، وفي 23 مارس 1965 عند ثورة الدار البيضاء ، وفي محاولتي ضبط الجيش سنتي 71 و 72 .  
والأخطر من هذا وذاك هو التجاء القوى السياسية الى منطق التفاوض ومحاولة اصلاح وانقاذ  
الحكم كلما اهتزكيانه . وان سلوك القوى الوطنية والتقدمية لسياسة التفاوض بدون أن توفر له حتى شروط  
الحد الأدنى الذي يمكن أن يجعل منها طرفا مفاوضا ، كوضع برنامج واضح ، وعلانية المفاوضات ،  
وتعبئة الجماهير وتجنيد ها ، يسهل على الحكم التخلص من أزمتة الداخلية بقلبها الى أزمة الحركة  
الوطنية . ان سلوك الحركة الوطنية لهذا النوع من الأسلوب في الممارسة السياسية تجاه الحكم ، يعكس  
عدم التجاوب مع الجماهير ، ويدفع بها الى فقدان الثقة وخيبة الآمال . وذلك لوضوح التباين بين  
الشعارات المرحلية الصحيحة والمرفوعة من طرف القوى الوطنية ، وبين الممارسة الخاطئة لهذه  
الشعارات ، ولجوء القوى السياسية الى انتهاز سياسة التكتيك مع الجماهير والاستراتيجية مع الحكم ،  
عوضا عن الاستراتيجية مع الجماهير والتكتيك مع الحكم .

خامسا : لماذا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لم يستطع استغلال هذه الظروف ؟ ( ضعف الحكم  
واستعداد الجماهير ) :

يعتبر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية امتدادا للحركة التحررية داخل الحركة الوطنية ، مما  
أكسبه عطف وتأييد الجماهير ، وتعليق آمالها عليه ، باعتباره أداة التغيير لتحقيق مطالبها .  
فرغم التناقضات الموروثة عن الحركة الوطنية ، قام الاتحاد الوطني في سنواته الأولى بتعبئة  
الجماهير ، غير أن الطابع السائد في الحزب ان ذاك هو الطابع الجماهيري الذي ساعد من جهة في  
توعية الجماهير ، ومن جهة أخرى كان يشكل عائقا في تنظيمها تنظيما ثوريا ، والدفع بالحزب لقيادتها .  
وكل هذا يتأكد أنه كلما وجهت حملة قمع ضد أطراف الحزب ، الا واستطاع الحكم في ظرف وجيز  
وبدون أية صعوبة ، تفتيت كل أجهزة وتنظيمات الحزب ، مع تركيز أجهزته القمعية وفرض سيطرته .  
وقد بذلت عدة محاولات لتوضيح اختيارات الاتحاد الوطني ، وتحويله من حزب جماهيري الى  
طلیعة ثورية . وذلك بوضع استراتيجية واضحة ، للخروج من التناقضات الداخلية الموجودة داخل الحزب  
والمتجلية بوجود تيارين ليست لهما نفس الاستراتيجية رغم تواجدهما داخل تنظيم موحد . وقد أصبح  
التيار الأول يمثل الواجهة السياسية والتيار الثاني يمثل الواجهة العسكرية ، الشيء الذي أدى الى  
ظهور مواقف متناقضة ازاء الحكم ، وبزوغ الازدواجية ، عوضا عن شمولية وتكامل النضال ضد النظام ،  
مع الالتزام مع الجماهير وتنظيمها .

وهذه الازدواجية أدت في نهاية الأمر الى عدم الوضوح ، مع المزيد من التردد بين اختيار  
استراتيجية صحيحة تهدف للتغيير الجذري ، أو التمسك باستراتيجية المصالحة مع الحكم مع الضغط عليه  
بشكل من الأشكال ، تارة بالعمل السياسي وتارة بالعمل المسلح . وانتهى الأمر الى تجاوز الواجهة  
العسكرية باعتبارها جناحا عسكريا للضغط على الحكم لصالح الواجهة السياسية ، وبالتالي لم يعد العمل  
العسكري أساسا في تحقيق أهداف الحزب وشعاراته ، بل مجرد ضغط للمساومة وتحقيق أنصاف الحلول .

ومن نتائج هذه الازدواجية ، تأثيرات وانعكاسات سلبية سواء على المستوى التنظيمي أو على  
صعيد المناضلين والجماهير .

فعلى المستوى التنظيمي أدت الازدواجية الى تعايش الأسلوب الجماهيري والأسلوب الثوري داخل تنظيم واحد ، ترتب عنه المركزية وتمييع العمل الثوري ، مع اعاقاة التنظيم دون أن يأخذ شكله الصحيح .

أما على صعيد المناضلين والجماهير فقد أدت الازدواجية الى خلق نوع من التردد والانتظارية لديهم ، حيث يلمسون في أغلب الأحيان من خلال ممارستهم اليومية ومواجهتهم لمهامهم النضالية ، التناقض الناتج عن تعايش هذين الأسلوبين ، وأحيانا يجدون أنفسهم أمام مواقف متناقضة داخل الحزب تؤدي بهم الى التساؤل عن هويته الحقيقية .

ومن خلال المواقف المتناقضة ، والتي هي في الحقيقة تعبير عن استراتيجيتين مختلفتين ، تحاول قيادة الحزب تغطية هذه التناقضات وطمس هذه الخلافات الجوعرية ، من أجل الاحتفاظ بالمشروعية واستعمال أدلة التمسك بهذه المشروعية التي يمنحها الحكم دون تجاوز الحدود التي يريد ها . وفي الحقيقة كان ينبغي العمل في اطار مشروعية تأخذ وتفرض بواسطة النضالات الحقيقية للجماهير .

#### سادسا : الاحتمالات المتوقعة :

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص ثلاث عناصر أساسية :

- ضعف الحكم وعدم قدرته حتى على حماية مصالح حلفائه ،
- عجز الأحزاب السياسية على اعطاء البديل وتسلم المبادرة ،
- السخط العام للجماهير الشعبية ورفضها للحكم الحالي .

استنادا الى هذه العناصر يمكن استنتاج الحلول المتوقعة ونبي :

أ — اللجوء مرة أخرى الى انصاف الحلول بين القوى السياسية والحكم ، بمبادرة من هذا الأخير ، باسم التحالف الوطني ، في اطار مؤتمرات دستورية وانتخابات مزيفة ، بعد أن تم اضعاف القوى التقدمية بحل المنظمة الطلابية وقمع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

ومن المستحيل أن تجد القوى السياسية فرصة التحرك داخل هذا الاطار وبالتالي لن تكون الا وسيلة للاندماج في الحكم ، والارتقاء في أحضانه ، فتصبح دوليا من دواليبه ، لتلعب دور المنقذ للنظام واخراجه من عزلته الخائفة ، وايقاف المد الثوري لدى الجماهير . وبعدها يعود بحكم طبيعته بعد تقوية أجهزته الى قمع القوى السياسية من جديد .

ب — أما الاحتمال الثاني ، فهو قيام الجيش بالاستيلاء على السلطة بواسطة "كوماندو" ، بانقلاب مهيب من طرف الامبريالية ، باعتبار أن الحكم الحالي أصبح غير قادر على حماية مصالحها من غضب الجماهير .

وبحكم اضعاف الجيش أصبح غير قادر على تسلم السلطة ، فتكون العملية في الحقيقة هي تغيير قيادة الاقطاع بواجهة سياسية للمحافظة على مصالح الاستعمار ، وتغليب الجماهير وايهامها بتحقيق التغيير الجذري بازالة شخص الملك .

وهذا الاحتمال شبيه بالاحتمال الأول ، ويجب التنديد بهما باعتبارهما يساعدان في اطالة

المعركة ، مع ادخال عنصر التردد لدى الجماهير والمناضلين • لأن كل عمل يرمي الى انطاد الحلول ما عوفى الحقيقة الا ضياع للوقت واطالة للحسم والاختيار •

ج - أما الحل الصحيح فهو الحل الجذري الذي يرمي الى ازالة جذور النظام الاقطاعي ، وتحطيم جميع أجهزته التبعية ومؤسساته القمعية ، بواسطة ولصالح الجماهير عن طريق حرب تحرير شعبية طويلة الأمد •

سابعا : الشروط اللازمة لانجاز الثورة الديمقراطية الوطنية :

لا يمكن تحقيق الحل الجذري الا بضمان توفير عنصرين أساسيين وعمما اختيار استراتيجية ثورية وبناء تنظيم ثوري يعتبر المحرك الأساسي للتحالف الوطني •

حيث ينبغي اختيار استراتيجية واضحة ترمي لتحقيق مجتمع اشتراكي يجعل وسائل الانتاج تحت يد الجماهير ، والتي تهدف مرحليا لتحقيق الديمقراطية الوطنية •

و بدون تنظيم لا يمكن تحقيق هذا الاختيار ، لهذا يعتبر التنظيم الثوري الطلائعي الذي تعتمد استراتيجية على الجماهير ، خاصة الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين ، والمثقفين الثوريين والجنود ، هو الأداة الحقيقية لانتزاع المبادرة من يد الحكم ، وتفجير التناقض الأساسي على أساس ضمان جبهة موحدة في النضال مع باقي القوى الوطنية والتقدمية ، التي لها مصالح في التغيير وهي البرجوازية المتوسطة والصغيرة ، التي تتناقض مصالحها مع الاقطاع والامبريالية في اطار برنامج نضالي واضح •

ويجب استخلاص العبرة من التجارب السابقة كالوحدة مع الاتحاد المغربي للشغل ، والكتلة الوطنية ، مع الأخذ بعين الاعتبار طبقة البرجوازية الوطنية التي تتحول تدريجيا الى برجوازية كبرادورية • فالمرحلة التي نواجهها هي مرحلة وطنية ، لهذا يجب تعبئة كل القوى التقدمية والوطنية ، للقضاء على التردد والانتظار ، مع تقوية التنظيم وتصحيحه لخلق حزب ثوري طلائعي ، يعتبر بحق هو المحرك الأساسي للتحالف ، سواء في مرحلة مواجهة النظام القائم ، أو في مرحلة البناء الوطني •

